

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل - ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

مذكرة من منغوليا بشأن تعزيز أمنها الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية

١ - تقدم مذكرة حكومة منغوليا هذه المتعلقة بتعزيز أمنها الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية وفقاً للقرار المتعلق بوثائق المعلومات الأساسية الذي اتخذته اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. وترد في الوثيقة NPT/CONF.2010/12 المؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠ معلومات إضافية بشأن مركز منغوليا والخطوات التي أُتخذت منذ انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ لإضفاء الطابع المؤسسي على ذلك المركز.

تاريخ موجز لهذه المسألة

٢ - بسبب موقعها الجغرافي - السياسي، تعرضت منغوليا في النصف الثاني من القرن العشرين، باعتبارها حليفاً للاتحاد السوفياتي، "لحريين باردتين": إحداهما بين الشرق والغرب والثانية بين الصين والاتحاد السوفياتي. وفي عام ١٩٦٧، أنشأ الاتحاد السوفياتي قواعد عسكرية في منغوليا. وبعد أن عانت منغوليا خلال ذروة توتر العلاقات الصينية - السوفياتية من خطر الانجراف إلى صراع محتمل يمكن أن يتضمن استعمال أسلحة نووية وسحب القوات الروسية من منغوليا، أعلنت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢^(١) أراضيها خالية من الأسلحة النووية وتعهدت بالعمل على ضمان ذلك المركز دولياً.

(١) انظر البيان الذي أدلى به رئيس منغوليا في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ في المناقشة العامة للدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة.



٣ - وقد حظيت مبادرة منغوليا بترحيب الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لهذه الأسلحة على السواء. ففي عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ أصدرت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بيانات انفرادية مؤيدة لهذه المبادرة. وفي معاهدة علاقات الصداقة والتعاون التي أبرمت مع منغوليا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، التزم الاتحاد الروسي ”باحترام سياسة منغوليا المتمثلة في عدم السماح بنشر قوات أجنبية وأسلحة نووية وأسلحة دمار شامل أخرى على أراضيها وبعدم مرور أي منها عبر أراضيها“. وأعلنت الصين أن تعهدها بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد المناطق أو الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ينطبق على منغوليا. وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أن منغوليا ستستفيد من ضماناتها الأمنية الإيجابية والسلبية. وأعلنت فرنسا أن ضماناتها الأمنية السلبية تنطبق على منغوليا. ورحبت حكومة منغوليا ببيانات التأييد هذه باعتبارها علامة على التأييد السياسي لسياسة منغوليا. بيد أن ذلك التأييد لم يكن اعترافا صريحا بمركز منغوليا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية تضم دولة واحدة، كما لم يوفر الضمانات الأمنية الملزمة قانونا الممنوحة للمناطق التقليدية الخالية من الأسلحة النووية. وهذا هو السبب في أن منغوليا دأبت لفترة من الزمن على العمل من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على مركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية تضم دولة واحدة.

٤ - وفيما يتعلق بالدول غير الحائزة للأسلحة النووية، فإنها جميعا أعربت عن تأييدها الكامل لا لسياسة منغوليا بصفة عامة فحسب، بل أيضا لجهودها الرامية إلى إضفاء طابع مؤسسي على ذلك المركز.

٥ - وفي عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، أجرت منغوليا محادثات مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن مبادئها. وبالرغم من إبدائها لتأييدها للمبادرة عموما، فإن تلك الدول ترددت في اعتبار منغوليا منطقة خالية من الأسلحة النووية نظرا لأنها دولة واحدة فقط. وعللت منغوليا موقفها بأن الدراسة الشاملة لمسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية من جميع جوانبها تشير إلى أنه يجوز إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ‘حتى في بلدان منفردة’ (A/10027/Add.1). إلا أن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ظلت مترددة في اعتبار منغوليا منطقة خالية من الأسلحة النووية مكتملة الأركان بالنظر إلى أن من شأن ذلك أن ينتقص من حوافز إنشاء مناطق إقليمية (تقليدية) أو أن يقوضها. وخلال المحادثات، اتفق على أنه ريثما تقبل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بمفهوم المنطقة الخالية من الأسلحة النووية التي تضم دولة واحدة، يمكن اعتبار منغوليا دولة تتمتع بمركز فريد هو مركز الدولة

الخالية من الأسلحة النووية. وبالتالي، اتفق على استخدام مصطلح "مركز" بدلا من "منطقة" وعلى أن تُعرّف الدول المعنية مضمون المركز. كما أعربت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية عن ترددها في الموافقة على مفهوم "إضفاء الطابع المؤسسي" على ذلك المركز. وخلال المحادثات، اتفق على أنه بغية جعل ذلك المركز ذا مصداقية، يلزم أن يعالج أمن منغوليا في سياق أوسع نطاقا، بما في ذلك من حيث استقلال البلد، وسيادته وسلامته الإقليمية، وحرمة حدوده، واستقلال سياسته الخارجية، وأمنه الاقتصادي، وتوازنه الإيكولوجي. وشكل هذا الفهم أساس قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ دال، المعنون "الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية" الذي اتخذ بدون تصويت في عام ١٩٩٨.

٦ - وفي إطار متابعة قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ دال، اتصلت منغوليا بالدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لتحديد المركز والحصول منها على ضمانات أمنية ملائمة. وفي عام ٢٠٠٠، اعتمدت منغوليا تشريعا يحدد المركز على الصعيد الوطني ويجرم الأفعال المرتبطة بانتهاك ذلك المركز (انظر [A/55/56-S/2000/160](#)، المرفق الأول). واستجابة لطلب منغوليا للحصول على ضمانات أمنية ملائمة، أصدرت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بيانا مشتركا قدمت فيه ضمانات أمنية سياسية لمنغوليا ([A/55/530-S/2000/1052](#)، المرفق). وفي ذلك البيان، أعلنت تلك الدول أن الالتزامات المتعلقة بالضمانات الأمنية الإيجابية والسلبية التي قدمتها بصورة منفردة في عام ١٩٩٥ تسري على منغوليا (انظر قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥)). ورحب الجانب المنغولي بالبيان المشترك باعتباره خطوة مهمة على طريق إضفاء الطابع المؤسسي على المركز دوليا. وفي الوقت ذاته، فإنه أبلغ الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بأن الضمانات لا تعكس موقع منغوليا الفريد، ومصالحها، وحالة علاقاتها معها.

٧ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قام ممثلو منغوليا، والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، والأمم المتحدة، وهم يضعون في اعتبارهم أن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية ما زال يفتقر إلى تحديد دولي واضح، بالاجتماع في سابورو باليابان للنظر في طرق ووسائل تحديد وتعزيز ذلك المركز (انظر [A/57/59](#)، المرفق). وكانت التوصية التي خرج بها الاجتماع هي ضرورة أن تقوم منغوليا إما بعقد معاهدة ثلاثية مع جارتيهما، الاتحاد الروسي والصين، أو بالسعي لعقد معاهدة متعددة الأطراف أكثر طموحا تضم الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية جميعها.

٨ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، عرضت منغوليا على جارتها، في إطار متابعتها لتوصيات سابورو، مشروع العناصر الأساسية لمعاهدة ثلاثية ممكنة بشأن مركزها. وكان مشروع العناصر يركز بصفة عامة على الممارسة الدولية المتمثلة في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ولكنه يعكس أيضا الوضع المحدد لمنغوليا بوصفها بلدا غير ساحلي جارتها الوحيدتان هما دولتان حائزتان لأسلحة لنووية. وقامت منغوليا، وهي تضع في اعتبارها استجابة جارتها، بصياغة مشروع معاهدة ثلاثية ومشروع بروتوكول إضافي ملحق بها وعرضتهما على جارتها، معربة عن الأمل في أن يتسنى بدء مفاوضات بشأن المشروعين في المستقبل القريب. وفي آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، اجتمع الاتحاد الروسي والصين مع منغوليا في جنيف لتبادل الآراء حول المشروعين. وفي الاجتماع الثاني، قدما إلى منغوليا ورقة مشتركة تتضمن أسئلة وتعليقات بشأن أحكام المشروعين. وفي نهاية ذلك الاجتماع، أعربت الدولتان عن ضرورة أن تنضم إلى المحادثات الدول الثلاث الأخرى الحائزة للأسلحة النووية - فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - حيث أنهما تعتقدان أن أي ضمانات أمنية تقدم إلى منغوليا ينبغي أن تقدم من جانب الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية وليس من جانب الاتحاد الروسي والصين فحسب.

٩ - واستعدادا للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، اقترح وفد منغوليا أن تُذكر في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاجتماعات الثلاثية التي عُقدت في جنيف. بيد أنه بسبب موقف الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، اكتفى المؤتمر بالترحيب بإعلان منغوليا عن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية وأعرب عن دعمه للتدابير المتخذة من جانب منغوليا لتوطيد ذلك المركز وتعزيزه (انظر NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)، الفقرة ١٠٠^(٢)).

الخطوات المتخذة لإضفاء الطابع المؤسسي على مركز منغوليا منذ المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠

١٠ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، قامت اللجنة البرلمانية الدائمة المعنية بالأمن والسياسة الخارجية لمنغوليا، إدراكا منها لأن استمرارية المركز تتوقف إلى حد ما على كيفية تطبيق

(٢) انظر أيضا الفقرة ٨ من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ (NPT/CONF.2000/28) (الجزءان الأول والثاني) التي نصها: ”يرحب المؤتمر بإعلان منغوليا عن مركزها كبلد خال من الأسلحة النووية، ويؤيد هذا الإعلان، ويحيط علما باعتماد البرلمان المنغولي في الآونة الأخيرة لتشريع يحدد ذلك المركز كتدبير من طرف واحد لكفالة انعدام الأسلحة النووية انعداما كاملا في أراضيها، مع أخذ أوضاعها الفريدة في الحسبان، باعتبار ذلك مساهمة ملموسة في تحقيق أهداف عدم انتشار الأسلحة النووية، واسهاما عمليا في تعزيز الاستقرار السياسي والقابلية للتنبؤ في المنطقة“.

التشريع المتعلق بالمسألة، بإنشاء فريق عامل قام برصد وتقييم تطبيق القانون، وقدم بعد ذلك مجموعة من التوصيات إلى الحكومة للنظر فيها. وأوصى الفريق العامل بأن تواصل الحكومة تعاونها مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، والدول الأطراف في المعاهدات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، والدول والمنظمات الدولية الأخرى بهدف مواصلة تعزيز المركز، والنظر في التعديلات التي يمكن إدخالها على القانون، وتقديم تقرير إلى اللجنة الدائمة بشأن كيفية تطبيق السفن التي ترفع علم منغوليا للقانون، ولقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتنفيذ الالتزامات القانونية الأخرى المتعلقة بقواعد أمن الشحن البحري الدولي. وتستعد الحكومة أيضا لتقديم تعديل لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية إلى البرلمان للتصديق عليه.

١١ - وبعد استئناف الاتصالات والمحادثات مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ بشأن مركز الدولة الخالية من الأسلحة النووية، وقعت منغوليا والدول الخمس في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إعلانين متوازيين في مقر الأمم المتحدة بشأن الضمانات الأمنية. ولم تؤكد منغوليا مجددا فحسب في إعلانها، الذي يستند إلى تشريعها الصادر في عام ٢٠٠٠، على أشكال الحظر العام المطبقة عملا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بل تعهدت أيضا بعدم وضع أو نقل أسلحة نووية أو أجزاء أو مكونات تلك الأسلحة أو نفايات نووية بأي وسيلة من الوسائل خلال أراضيها، ورحبت بالتعهدات التي أعلنتها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠ وفي ذلك اليوم (١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢).

١٢ - ومن الناحية الأخرى، كررت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، في إعلانها المشترك، تأكيد التزامها بالتعاون مع منغوليا في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ دال، وأكدت مجددا أيضا الضمانات التي قدمتها في الإعلان المشترك الصادر في عام ٢٠٠٠، وأكدت بالإضافة إلى ذلك "أنها تعتزم احترام مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية ما دامت منغوليا تحتفظ بذلك المركز، وعدم إسهامها في أي عمل ينتهكه".

١٣ - وفي عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، قامت منظمة منغولية غير حكومية، هي "بلو بانر" (Blue Banner)، بتنظيم عقد مناقشات مائدة مستديرة وطنية وإقليمية للإسهام بأفكار بشأن الطرق والوسائل العملية لمواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على مركز منغوليا وقدمت ما توصلت إليه من استنتاجات إلى الحكومة.

الدعم الدولي لمركز منغوليا

الدعم الثنائي

١٤ - واصلت دول عديدة من الدول التي تحتفظ بمنغوليا معها بعلاقات وثيقة الإعراب عن دعم مركز منغوليا الفريد كدولة خالية من الأسلحة النووية وسياستها الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي عليه بشكل صحيح. ففي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١١، أشاد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة، في بيان مشترك بين الولايات المتحدة ومنغوليا، بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، أعرب شي جينينغ، رئيس الصين، دعمه للسياسة التي تنتهجها منغوليا للترويج لمركزها على الصعيدين الدولي والإقليمي.

الدعم الإقليمي

١٥ - خلال الفترة قيد الاستعراض، رحب المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، في اجتماع القمة الذي عقده في عام ٢٠١٠، بمركز منغوليا باعتباره يسهم في الأمن وبناء الثقة في منطقة المؤتمر. كما رحب المؤتمر، في اجتماع القمة الذي عقده في عام ٢٠١٤، بالإعلانين المتوازنين الصادرين في عام ٢٠١٢ باعتبارهما يشكلان إسهاما ملموسا في عدم الانتشار وفي تعزيز الثقة والقدرة على التنبؤ على الصعيد الإقليمي. ورحب المؤتمر أيضا، في اجتماعه الوزاري المعقد في عام ٢٠١٢، بإعلان منغوليا المتعلق بمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، وأعرب عن دعمه لتوطيد ذلك المركز ولتدابير الإنفاذ ذات الصلة.

١٦ - وأعرب أيضا المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا عن تأييده لمركز منغوليا. فقد أعلن رئيس المنتدى الإقليمي الحادي والعشرين للرابطة، المعقد في ناي ببي تاو في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٤، في بيان صادر عن المنتدى، أن الوزراء المشاركين يرحبون بمركز منغوليا، وبالإعلان المشترك الصادر في عام ٢٠١٢ عن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن ذلك المركز، بوصفهما مساهمة ملموسة في منع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الثقة وإمكانية التنبؤ في المنطقة.

١٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، عقد في أولانباتار مؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في شمال شرق آسيا. وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر، رحب المشاركون بسياسة منغوليا المتعلقة بمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية بوصفها تشكل مساهمة ملموسة في تحقيق الاستقرار الإقليمي وأيضاً بوصفها تمثل نهجا مبتكرا لمعالجة القضايا المتصلة بالتهديد النووي. كما رحبوا بالإعلان المشترك الصادر في عام ٢٠١٢ عن الدول

الخمس الحائزة للأسلحة النووية وأعرّبوا عن الأمل في أن تكون خبرة منغوليا مصدر إلهام في معالجة القضايا المماثلة.

الدعم المتعدد الأطراف

١٨ - دأبت حركة بلدان عدم الانحياز على دعم مركز منغوليا. فقد أعربت الحركة في أيار/مايو ٢٠١١، في مؤتمرها الوزاري السادس عشر واجتماعها التذكاري، اللذين عقدا في بالي، إندونيسيا، عن تأييدها لسياسة منغوليا الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على مركزها وللتدابير المتخذة لتوطيد ذلك المركز وتعزيزه. وفي هذا الصدد، رحب الوزراء ببداء المحادثات بين منغوليا وجارتها بشأن إعداد الصك القانوني المطلوب وأعرّبوا عن الأمل في أن تسفر المحادثات في وقت قريب عن إبرام صك دولي يضيف الطابع المؤسسي على مركز منغوليا.

١٩ - وفي مؤتمر القمة الذي عقدته الحركة في طهران في آب/أغسطس ٢٠١٢، أعرب رؤساء الدول والحكومات مرة أخرى عن تأييدهم لسياسة منغوليا الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على مركزها وللتدابير المتخذة لتوطيده وتعزيزه. وكرروا في هذا الصدد تأكيد دعمهم للمحادثات التي تجريها منغوليا مع الاتحاد الروسي والصين بشأن عقد صك دولي يضيف الطابع المؤسسي على المركز. وأكدت من جديد الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري السابع عشر للحركة، المعقود في مدينة الجزائر في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤، دعم الوزراء لمركز منغوليا ولسياستها الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي عليه.

٢٠ - وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر الثاني للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا، الذي عقد في نيويورك في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أعرب المشاركون عن تأييدهم الكامل لسياسة منغوليا الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على مركزها ورحبوا بالمحادثات التي أجريت في جنيف في عام ٢٠٠٩ مع جارتها (انظر [NWFZM/CONF.2010/1](#)، الفقرة ٢٣).

٢١ - وقد كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة هي أول منظمة دولية متعددة الأطراف ترحب بمبادرة منغوليا وما برحت منذ عام ١٩٩٨ تنظر كل سنتين في المسألة المعنونة "الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية"، ودأبت على اتخاذ قرارات بشأنها. وفي قرارها الأول بشأن تلك المسألة، الذي اتخذ في عام ١٩٩٨، رحبت الجمعية بإعلان منغوليا لمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، بينما أعربت في القرارات اللاحقة عن ترحيبها بالتدابير التي اتخذتها منغوليا من أجل توطيد ذلك المركز وتعزيزه وعن تأييدها لتلك التدابير. وبالرغم من إعراب الجمعية عن اقتناعها بأن من شأن الاعتراف الدولي بمركز

منغوليا أن يسهم في "تعزيز الاستقرار وبناء الثقة في المنطقة"، فإنها لم تتمكن على الإطلاق، بسبب موقف الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، من الاعتراف رسمياً بذلك المركز والترحيب به. وتعتقد منغوليا أن توقيع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على الإعلان المشترك لعام ٢٠١٢، التي أعربت فيه "أنها تعتزم احترام مركز منغوليا وعدم إسهامها في أي عمل ينتهكه"، يعني ضمناً أن تلك الدول تعترف بالمركز (كما هو محدد في القانون المنغولي لعام ٢٠٠٠ والإعلانين المتوازيين الصادرين في عام ٢٠١٢) ومن ثم فإنها لن تعترض على ترحيب الجمعية بكل من مركز منغوليا والتدابير التي تتخذها لتوطيده. وقد دأبت منغوليا منذ عام ٢٠١٠ على إثارة هذه المسألة مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في عدد من المناسبات وستواصل القيام بذلك إلى أن تزال تلك الهوة أو ذلك الاختلاف في المنطق والممارسة.

استشراف المستقبل

٢٢ - خلال السنوات الـ ٢٣ التي انقضت منذ أن أعلنت منغوليا أراضيها منطقة خالية من الأسلحة النووية وعملت فيها من أجل ضمان ذلك المركز دولياً، أحرز قدر كبير من التقدم بدعم واسع النطاق من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالرغم من عدم الاعتراف بمنغوليا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية، بسبب موقف الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، فإن مركزها الفريد، على النحو المبين أعلاه، قد اعترف به على نطاق واسع باعتباره يشكل إسهاماً في عدم انتشار الأسلحة النووية وفي تعزيز الثقة وإمكانية التنبؤ على الصعيد الإقليمي.

٢٣ - وتعتقد منغوليا أنه لكي يتوفر لمركزها مقومات الاستمرار، يلزم الترويج له على ثلاثة صُعد: الوطني والإقليمي والدولي. وفي الماضي، كانت منغوليا تروج لمركزها أساساً على الصعيدين الوطني والدولي. وبمجرد اعتراف الجمعية العامة رسمياً بالمركز، سيتحول تركيز الجهود التي تبذلها منغوليا إلى المنطقة المجاورة لها مباشرة. ومن أجل تحقيق تلك الغاية، أثارت منغوليا بالفعل المسألة في إطار المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٢٤ - وإجمالاً، ستقوم منغوليا بما يلي:

- (أ) مواصلة العمل مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لجعل الجمعية العامة تعترف بالمركز وترحب به رسمياً؛
- (ب) مواصلة رصد تطبيق تشريعاتها الفريدة؛

- (ج) زيادة التعاون مع المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية، والدول الأطراف في تلك المناطق، والدول المتفقة معها في الرأي، لتعزيز التعاون مع المناطق التقليدية الخالية من الأسلحة النووية والترويج لإخلاء العالم من الأسلحة النووية؛
- (د) العمل من أجل جعل المركز عنصرا مهما من عناصر عدم الانتشار وتعزيز الثقة والقابلية للتنبؤ على الصعيد الإقليمي؛
- (هـ) القيام بدور نشط في الترويج لفكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في شمال شرق آسيا.
-